العددِ 21A ايار 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A May 2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

المرأة والسياسة الدولية "ألمانيا أنموذجاً"

م.م زينب محمد خلف

جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة

Zainab.m@wsc.uobaghdad.edu.iq

https://orcid.org/0009-0007-1793-7800

المقدمة

شهدت المجتمعات المعاصرة، منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، تحولات جوهرية وعميقة في طبيعة الأدوار الاجتماعية والسياسية الموكلة للمرأة. فلم يعد حضور النساء مقتصراً على الفضاءين الأسري أو الاجتماعي الضيق، بل امتد ليشمل مختلف ميادين الحياة العامة، وفي مقدمتها المجال السياسي، وصولاً إلى قمة الهرم المتمثل في "السياسة الدولية". ويعكس هذا التحول البنيوي تطوراً ملحوظاً في الوعي المجتمعي والحقوقي، مدفوعاً بتعاظم دور الحركات النسوية عالمياً، وتكريس مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص في الأنظمة الديمقراطية الحديثة.

وتُعد السياسة الدولية من أكثر الحقول تعقيداً وتشابكاً، نظراً لارتباطها المباشر بتحديد مكانة الدول في النظام الدولي، وصياغة استراتيجياتها الكبرى في مجالات الأمن القومي، والاقتصاد السياسي، والدبلوماسية رفيعة المستوى. وفي هذا الإطار، أصبح انخراط المرأة في هذا المجال الحرج والحيوي معياراً حقيقياً لقياس مستوى التقدم السياسي والديمقراطي للدول، ومدى قدرتها على كسر "السقف الزجاجي" الذي حجب النساء تاريخياً عن مواقع القيادة العليا.

وتبرز جمهورية ألمانيا الاتحادية بوصفها نموذجاً غربياً متقدماً في تمكين المرأة سياسياً؛ حيث شهدت صعوداً ملحوظاً ومطرداً للنساء إلى مواقع صنع القرار الحساسة. وكان الحدث الأبرز الذي لفت أنظار باحثي العلاقات الدولية هو تولي أنجيلا ميركل منصب المستشارية لأربع دورات متتالية (2005–2021)، وهو ما منح التجربة الألمانية بعداً استثنائياً في السياسة الدولية.

وعلى الرغم من هذا التقدم الظاهري، فإن مسألة التأثير الحقيقي والنوعي للمرأة في توجيه دفة السياسة الخارجية لا تزال محل نقاش واسع بين الأكاديميين. فهل يغير وصول المرأة إلى السلطة من جوهر السياسة الدولية، أم أنها تضطر للتكيف مع القواعد الذكورية الصارمة للنظام الدولي؟ هذا ما يجعل من دراسة الحالة الألمانية مدخلاً غنياً لفهم حدود تمكين المرأة وآفاقه المستقبلية.

ملخص البحث

يتناول هذا البحث موضوع دور المرأة في السياسة الدولية من خلال دراسة التجربة الألمانية بوصفها نموذجاً متقدماً في تمكين المرأة سياسياً. وينطلق من تحليل التحولات التي شهدتها المجتمعات الحديثة في توسيع نطاق مشاركة المرأة، وصولاً إلى مواقع صنع القرار في السياسة الخارجية، التي كانت تقليدياً حكراً على الرجال. كما يستعرض البحث الإطار النظري لمفهوم السياسة الدولية، ويحلل أبرز الاتجاهات الفكرية المفسرة لمشاركة المرأة، ولا سيما النظرية النسوية، إلى جانب المدرستين الواقعية والليبرالية.

ويركز البحث على التجربة الألمانية، من خلال تحليل نموذج قيادة أنجيلا ميركل، التي نجحت في إدارة أزمات دولية معقدة بكفاءة عالية، مع تبني نهج واقعي براغماتي يعكس استمرار تأثير القواعد التقليدية للنظام الدولي. كما يتناول التحول الحديث في السياسة الخارجية الألمانية نحو تبني مفهوم "السياسة الخارجية النسوية"، بوصفه محاولة مؤسسية لإعادة صياغة أولويات العمل الدبلوماسي بما يعزز حقوق المرأة وتمثيلها.

ويخلص البحث إلى أن ألمانيا حققت تقدماً ملحوظاً في تمكين المرأة سياسياً، إلا أن هذا التمكين لم يصل بعد إلى مستوى إحداث تحول جذري في طبيعة السياسة الدولية، بسبب استمرار القيود البنيوية والثقافية، مما يجعل التجربة الألمانية نموذجاً انتقالياً يجمع بين الواقعية التقليدية والطموح النسوي المعاصر.

الكلمات المفتاحية

المرأة، السياسة الدولية، ألمانيا، التمكين السياسي، السياسة الخارجية النسوية، أنجيلا ميركل.

إشكالية البحث

على الرغم من الخطوات الكبيرة التي أحرزتها ألمانيا في تمكين المرأة سياسياً ومؤسسياً، فإن التساؤل لا يزال قائماً حول جوهر هذا التمكين ومدى انعكاسه الفعلي على مستوى فلسفة صنع القرار في السياسة الدولية، بدلاً من مجرد كونه تمكيناً "عدوياً" أو شكلياً.

وعليه، تتمثل إشكالية البحث المركزية في السؤال الآتي:

إلى أي مدى نجحت ألمانيا في تمكين المرأة من أداء دور فاعل ومؤثر في صياغة السياسة الدولية، وما هي أبرز المعوقات البنيوية والثقافية التي لا تزال تحدّ من ممارسة هذا الدور بمنظور نسوي خالص؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن ألمانيا، رغم نجاحها الملموس والمتقدم في إدماج المرأة في الحياة السياسية العامة ووصولها لأعلى سلطة تنفيذية، لم تحقق بعد مشاركة نسوية قادرة على إحداث قطيعة كاملة مع المفاهيم التقليدية للسياسة الدولية. ويرجع ذلك إلى استمرار بعض القيود الثقافية والمؤسسية الراسخة، واضطرار القيادات النسائية أحياناً لتبني السلوك "الواقعي" التقليدي لضمان البقاء السياسي، قبل أن تبدأ الدولة مؤخراً في محاولة مأسسة ما يُعرف بـ "السياسة الخارجية النسوية".

منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن إشكاليته، تم الاعتماد على مقاربة وصفية تحليلية، لوصف وتحليل واقع مشاركة المرأة في السياسة الخارجية الألمانية، وفحص الأطر النظرية المفسرة لذلك. الى جانب الأعتماد على المقاربة التاريخية من إجل تتبع التطور التراكمي لدور المرأة في النظام السياسي الألماني منذ حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر.

هيكلية البحث:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمشاركة المرأة في السياسة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الدولية والمشاركة السياسية للمرأة.

أولاً: مفهوم السياسة الدولية

ثانياً: مفهوم المشاركة السياسية للمرأة

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لمشاركة المرأة في السياسة الدولية.

أولاً: النظرية النسوية في العلاقات الدولية.

ثانياً: الليبرالية والواقعية.

المبحث الثاني: التجربة الألمانية والتمكين النسوي.

المطلب الأول: أنجيلا ميركل والواقعية السياسية.

المطلب الثاني: ألمانيا وتأسيس "السياسة الخارجية النسوية.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية النسوية الألمانية والسيناريوهات المحتملة

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمشاركة المرأة في السياسة الدولية

يتناول هذا المبحث الأسس النظرية التي تفسر طبيعة السياسة الدولية ودور المرأة فيها، من خلال الجمع بين البعد المفاهيمي والتحليل النظري. فقد تطور مفهوم السياسة الدولية من كونه مجالاً صراعياً قائماً على القوة والمصلحة الوطنية، إلى فضاء أكثر تعقيداً يتضمن التعاون الدولي وتعدد الفاعلين. وفي هذا السياق، برزت قضية مشاركة المرأة كأحد المؤشرات المهمة على تطور النظم السياسية والديمقراطية. كما يعرض المبحث أهم المقاربات النظرية التي تناولت دور المرأة في العلاقات الدولية، حيث قدمت النظرية النسوية نقداً جذرياً للبنى التقليدية، في حين تعاملت الليبرالية مع الموضوع من منظور مؤسساتي تفاؤلي، بينما تجاهلته الواقعية وركّزت على الدولة كمحور أساسي للسلوك الدولي. وبذلك، يبرز المبحث التباين بين هذه المدارس في تفسير موقع المرأة وحدود تأثيرها في السياسة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الدولية والمشاركة السياسية للمرأة

يركز هذا المطلب على تحديد مفهوم السياسة الدولية بوصفها شبكة من التفاعلات بين الدول في إطار نظام دولي يتسم بالفوضى، حيث ساد الطرح الواقعي الذي يربطها بالصراع على القوة، قبل أن تتوسع لاحقاً لتشمل أبعاد التعاون والمؤسسات الدولية.

كما يتناول مفهوم المشاركة السياسية للمرأة، مبيناً أنها لا تقتصر على الأدوار الشكلية، بل تشمل الانخراط الفعلي في مواقع صنع القرار الدولي، مثل قيادة الوزارات السيادية، والعمل الدبلوماسي رفيع المستوى، وإدارة الأزمات الدولية. ويؤكد المطلب أن انتقال المرأة إلى مجال "السياسة العليا" يمثل تحولاً نوعياً في بنية النظام السياسي الدولي.

أولاً: مفهوم السياسة الدولية

يُعد مفهوم السياسة الدولية حجر الزاوية في علم العلاقات الدولية. تأريخياً، يشير هذا المفهوم إلى شبكة التفاعلات السياسية المعقدة التي تنشأ بين الدول ذات السيادة ضمن نظام دولي يتسم بالفوضى أي غياب سلطة مركزية فوق الدول (مورغنثاو، 1986). وطرح إيضاً رؤية واقعية كلاسيكية متشددة لتفسير السياسة الدولية". أذ أكد أن السياسة الدولية هي صراعاً مستمراً من أجل "القوة"، حيث تسعى الدول بعقلانية مطلقة إلى تعظيم مصالحها الوطنية الضيقة في بيئة تنافسية تصادمية (Morgenthau1973).

بالمقابل، وتحت وطأة العولمة، توسعت التعريفات الحديثة لتشمل أبعاداً تتجاوز الصراع العسكري والقوة الصلبة، لتضم مفاهيم التعاون الدولي، والاعتماد المتبادل، ودور المنظمات غير الحكومية، وحقوق الإنسان. وبالتالي، يمكننا تعريف السياسة الدولية إجرائياً بأنها: مجمل التفاعلات (صراعاً وتعاوناً) بين الفواعل الدولية، والتي تسعى من خلالها لترتيب أولوياتها وتحقيق مصالحها ضمن إطار يحكمه توازن القوى والمؤسسات الدولية (مقلد،1991).

ثانياً: مفهوم المشاركة السياسية للمرأة

تعني المشاركة السياسية للمرأة انخراطها الواعي والمنظم في عمليات صنع القرار السياسي. وتكتسب هذه المشاركة في "السياسة الدولية" حساسية خاصة؛ لأن هذا المجال كان يُعرف تاريخياً بأنه "السياسة العليا" (High Politics) التي تقتصر على الرجال لصلتها بالحروب والأمن، بينما تُترك للمرأة مجالات "السياسة الدنيا" (Low Politics) كالشؤون الاجتماعية والتعليم (جراهام إيفانز وجيفري نيونهام،2004) لذا، فإن المشاركة الحقيقية للمرأة في السياسة الدولية تتجاوز مجرد التصويت في الانتخابات، لتشمل: (تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة،2021).

- قيادة وزارات السيادة كالدفاع والخارجية.
- التمثيل الدبلوماسي رفيع المستوى كسفيرة أو مندوبة دائمة.

- إدارة المفاوضات الدولية وصناعة القرارات الأمنية في الأزمات الكبرى.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لمشاركة المرأة في السياسة الدولية

لا يمكن فهم موقع المرأة في السياسة الدولية دون الاستناد إلى الأطر النظرية التي حاولت تفسير طبيعة هذا الحضور وحدوده. فالنظريات في العلاقات الدولية لا تكتفي بوصف الواقع، بل تسهم في تشكيله من خلال تقديم تصورات مختلفة حول الفاعلين ودوافعهم وأنماط سلوكهم. وفي هذا السياق، برزت اتجاهات فكرية متعددة تناولت مسألة مشاركة المرأة، تراوحت بين مقاربات نقدية سعت إلى تفكيك البنى التقليدية، وأخرى كلاسيكية تعاملت مع الظاهرة بوصفها متغيراً ثانوياً أو غير مؤثر. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى استعراض أبرز هذه النظريات، وبيان مدى قدرتها على تفسير حضور المرأة في السياسة الدولية.

أولاً: النظرية النسوية في العلاقات الدولية

جاءت النظرية النسوية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين كحركة نقدية راديكالية للأطر التقليدية في العلاقات الدولية. تجادل مفكرات مثل **سينثيا إنلو** و**آن تكنر** بأن جوهر المفاهيم المستقرة في السياسة الدولية (كالسيادة، المصلحة الوطنية، والقوة) هو في الأصل مفاهيم "مذكرة" صيغت وفقاً لتجارب الرجال في الحروب والسيطرة، متجاهلةً تماماً تجارب النساء (True, J. (2012)).

وترى النظرية النسوية أن غياب المرأة عن مراكز القرار الدولي ليس ناتجاً عن قلة كفاءتها، بل بسبب بنى بطريركية (أبوية) مؤسسية عميقة تصنف المرأة ككائن "عاطفي" لا يصلح لإدارة شؤون الحرب والسلم. وتدعو هذه النظرية إلى إعادة تعريف "الأمن" ليشمل أمن الفرد والرفاهية بدلاً من مجرد أمن الدولة العسكري (Enloe, 2014) .

ثانياً: الليبرالية والواقعية

لطالما سيطر مفهوم 'الدولة الفاعلة' على أدبيات السياسة الدولية، لكن الجدل حول دور المرأة والمنظور النسوي أعاد صياغة هذا المشهد. وتتجلى فجوة التحليل بوضوح عند المقارنة بين المدرسة الليبرالية بنظرتها التفاؤلية التي تربط بين الديمقراطية وحقوق الأفراد، وبين المدرسة الواقعية التي تتبنى رؤية 'بنيوية' ترى في الدولة كائناً عقلانياً يتحرك وفق ضرورات الأمن والبقاء، بغض النظر عن جنس القائد. وفيما يلي استعراض لكيفية تعامل هاتين المدرستين مع المتغير النسوي(مير شايمر، 2012):

المدرسة الليبرالية: تقف موقفاً متفائلاً، حيث ترى أن تعزيز الديمقراطية والمؤسسات الدولية كفيل بفتح الأبواب تدريجياً أمام المرأة. فالمؤسسات، حسب الليبراليين، توفر أطراً قانونية للمساواة تضمن وصول الأكفأ بغض النظر عن جنسه

المدرسة الواقعية: تتجاهل تماماً المتغير النسوي. يرى الواقعيون أن "الدولة" هي الفاعل الأساسي، وأن سلوكها محكوم بالبيئة الفوضوية للنظام الدولي وليس بجنس من يجلس في مقعد القيادة. فإذا حكمت امرأة دولة ما، فإنها -وفقاً للواقعية- ستتصرف بذات الطريقة التي يتصرف بها الرجل للحفاظ على أمن دولتها (ميرشايمر، 2012).

المبحث الثاني: التجربة الألمانية والتمكين النسوي

بعد استعراض الإطار النظري والمفاهيمي لمشاركة المرأة في السياسة الدولية، تبرز الحاجة إلى الانتقال نحو التطبيق العملي من خلال دراسة حالة واقعية تعكس تفاعل هذه المفاهيم مع الواقع السياسي. وتُعد ألمانيا إنموذجاً متميزاً في هذا السياق، لما شهدته من تطور ملحوظ في تمكين المرأة ووصولها إلى أعلى مستويات السلطة السياسية.

ولا تقتصر أهمية التجربة الألمانية على بعدها التمثيلي، بل تمتد لتشمل طبيعة الدور الذي مارسته المرأة في توجيه السياسة الخارجية، ومدى قدرتها على التأثير في القضايا الدولية الكبرى. وعليه، يسعى هذا المبحث إلى تحليل هذه التجربة من خلال التركيز على نموذج القيادة النسائية في عهد أنجيلا ميركل، إلى جانب التحول البنيوي نحو تبني مفهوم "السياسة الخارجية النسوية."

ويمكن القول، لا يمكن عزل صعود أنجيلا ميركل عن المسار التراكمي للتمكين الكمي للمرأة في المؤسسات التشريعية الألمانية؛ إذ تشير البيانات التاريخية إلى قفزة نوعية في تمثيل النساء داخل البرلمان الاتحادي ، حيث ارتفعت النسبة من (5.8%) في عام 1961 إلى ما يقارب (35%)في العقود الأخيرة. هذا التطور العددي وفر البيئة الحاضنة لظهور نخب نسوية قادرة على كسر احتكار الرجال للمناصب السيادية، وهو ما تجلى بوضوح في حكومة "أولاف شولتس" (2021) والتي اعتمدت لأول مرة في تاريخ ألمانيا مبدأ التناصف الوظيفي في توزيع الحقائب الوزارية، مما نقل التمكين من حيز "الاستثناء الكاريزمي" إلى حيز "المأسسة الدستورية"."

المطلب الأول: أنجيلا ميركل والواقعية السياسية

تعتبر تجربة المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل مادة خصبة ومثيرة للجدل الأكاديمي؛ فقد حكمت ميركل ألمانيا، القوة الاقتصادية الأولى في أوروبا، لمدة 16 عاماً متتالية، وصنفتها مجلة فوربس لسنوات عديدة كأقوى امرأة في العالم. ولم يكن هذا الصعود وليد الصدفة، بل جاء نتيجة قيادة حكيمة وناجحة لملفات دولية بالغة التعقيد، نلخص أبرزها في الآتي (Helms, 2021)

1. **إنقاذ منطقة اليورو (2008-2012):** قادت ميركل الاتحاد الأوروبي خلال أزمة الديون السيادية الطاحنة التي هددت بانهيار العملة الموحدة. ونجحت بفضل سياستها الصارمة التي جمعت بين خطط الإنقاذ المالي وفرض إصلاحات هيكلية على دول مثل اليونان، في الحفاظ على تماسك منطقة اليورو واستقرار الاقتصاد الألماني كقاطرة لأوروبا.
2. **إدارة الأزمة الروسية الأوكرانية (اتفاقيات مينسك 2014-2015):** أثبتت ميركل قدرة دبلوماسية استثنائية عقب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم. فقد قادت ما عُرف بـ "صيغة نورماندي" بالتعاون مع فرنسا، واستطاعت بفضل إجادتها للغة الروسية وفهمها لعقلية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صياغة "اتفاقيات مينسك" لوقف إطلاق النار، حاميةً بذلك أوروبا من انزلاق مبكر ومباشر نحو حرب كبرى (Kornelius, 2013).
3. **أزمة اللاجئين التاريخية (2015):** في قرار وُصف بالشجاع والإنساني، أعلنت ميركل مقولتها الشهيرة "نستطيع فعل ذلك" ، وفتحت أبواب ألمانيا لأكثر من مليون لاجئ (معظمهم من السوريين). هذا الموقف قاد القارة الأوروبية نحو تبني قيم التضامن الإنساني، رغم التكلفة السياسية الباهظة التي دفعتها داخلياً (Mushaben, 2017).
4. **الدفاع عن التعددية الدولية (Multilateralism):** في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وتصاعد النزعات القومية، وقفت ميركل كأبرز مدافع عن النظام الدولي متعدد الأطراف والتجارة الحرة، وحماية اتفاقية باريس للمناخ، مما جعل وسائل الإعلام العالمية تصفها في ذلك الوقت بأنها "زعيمة العالم الحر الحقيقية" (Qvortrup, 2016).

وفي ذات الصدد فالمفارقة النسوية في تجربة ميركل وبالرغم من كل هذه النجاحات القيادية الدولية التي أثبتت من خلالها كفاءة المرأة في إدارة أدق ملفات "السياسة العليا"، إلا أن ميركل نادراً ما كانت تصف نفسها بالنسوية، ولم تتبنَ أجندة نسوية واضحة لتغيير بنية السياسة الخارجية الألمانية. لقد كانت تمارس سياسة "واقعية براغماتية" محافظة ومستقرة، مما يثبت صحة فرضية البحث في أن القيادات النسائية غالباً ما تضطر لتبني القواعد "الذكورية" التقليدية لإدارة القوة في النظام الدولي لضمان نجاحها.

وعند إخضاع تجربة ميركل للتحليل النسوي العميق، نجد أنها مارست ما يمكن تسميته بـ **"تبيئة السلوك القيادي"**؛ أي تبني القواعد الصارمة للواقعية السياسية (Realpolitik) لتجنب الانزلاق في الصورة النمطية التي تربط المرأة بالعاطفية أو التردد في قضايا الأمن القومي. لقد كانت ميركل "امرأة في قمة السلطة" لكن بأدوات "ذكورية" من حيث التركيز على موازين القوى والمصالح القومية الجافة، مما يثبت أن النظام الدولي بتركيبته الحالية يفرض على القيادات النسائية نوعاً من **"الذكورية الوظيفية"** كشرط مسبق للاعتراف بفاعليتهن في ساحة "السياسة العليا (Federal Foreign Office, 2023)

المطلب الثاني: ألمانيا وتأسيس "السياسة الخارجية النسوية

لم تتوقف التجربة الألمانية عند حدود كاريزما ميركل الفردية وسياستها الواقعية، فمع تشكيل الحكومة الائتلافية في ألمانيا عام 2021، تولت أنالينا بيربوك (من حزب الخضر) منصب وزيرة الخارجية، لتكون أول امرأة تشغل هذا المنصب الرفيع في تاريخ البلاد.

- وقد أحدثت بيربوك نقلة نوعية عبر إعلانها رسمياً في عام 2023 عن تبني ألمانيا لإستراتيجية "السياسة الخارجية النسوية" (Feminist Foreign Policy). وتتلخص هذه الرؤية في ثلاثة مرتكزات أساسية تُعرف بـ (Rs3) التي تعكس واقع تطبيق استراتيجية "السياسة الخارجية النسوية" في ألمانيا (2023-2026)، مع البيانات المستخلصة من التقارير الرسمية لوزارة الخارجية (AA) ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ): (Federal Foreign Office, 2023)

أولاً: التمثيل(Representation)

- يهدف هذا المحور إلى كسر "السقف الزجاجي" داخل المؤسسة الدبلوماسية نفسها (Federal Foreign Office, 2023) :
- **الحقائب الوزارية :**لأول مرة في تاريخ ألمانيا، حققت حكومة "شولتس (2021-2025) "المناصفة بنسبة (50%)في توزيع الحقائب الوزارية عند تشكيلها .
- **المناصب القيادية في الخارجية :**بلغت نسبة النساء في المناصب القيادية العليا بوزارة الخارجية نحو (29-32 %) بحلول العام 2024، مع استهداف الوصول إلى (50%)في كافة المستويات الإدارية بحلول عام 2026.
- **البرلمان الاتحادي :(Bundestag)** تشغل النساء حالياً نسبة (35.7%) من مقاعد البرلمان (وفق إحصائيات العان 2025)، وهي النسبة التي تضع ألمانيا في المرتبة 44 عالمياً، مما يبرز الحاجة للاستمرار في سياسات التمثيل.

ثانياً: الموارد(Resources)

يعد هذا المحور الأقوى من حيث الأرقام، إذ تم تحويل الميزانيات لخدمة أهداف الاستراتيجية:

1. **مشاريع التنمية :(BMZ)** وضعت ألمانيا هدفاً طموحاً بأن تساهم (93%) من جميع مشاريع التنمية الجديدة المخطط لها حتى العام 2025 في تعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين".
2. **الأهداف النوعية:**

- الاستهداف المباشر: تخصيص(8%) من المشاريع ليكون "تمكين المرأة" محركها الأساسي وهدفها الجوهري، وهو ما يمثل مضاعفة للحصة المرصودة في عام 2022.
- الاستهداف المدمج: توجيه (85%) من المشاريع لتشمل "تمكين المرأة" كهدف عرضي فعال ضمن مساراتها التنفيذية.

3. **التمويل الموجه :**التزمت ألمانيا بتخصيص مبالغ أكبر للمبادرات الدولية التي تدعم الصحة الحقوقية والإنجابية، حيث ارتفع التمويل المخصص لهذا المسار في ميزانية 2024-2025 لتعويض الفجوات الدولية.

ثالثاً: الحقوق(Rights)

يُقاس هذا المحور من خلال "مؤشر المساواة (Federal Foreign Office, 2023) ":

- **مؤشر المساواة الأوروبي :**سجلت ألمانيا (63.2) نقطة من أصل 100 في عام 2025، بزيادة قدرها 3.9 نقطة عن عام 2020.

- **مجال السلطة :**شهدت ألمانيا أكبر تحسن في "نطاق السلطة السياسية" بمقدار(12.3) نقطة، وهو ما يُعزى مباشرة إلى تبني الاستراتيجيات النسوية في الخارجية والداخلية.

يمثل هذا التوجه الأخير في ألمانيا محاولة حقيقية ومؤسسية لنقل أفكار النظرية النسوية من الكتب الأكاديمية إلى واقع الممارسة الدبلوماسية للدول الكبرى، متجاوزةً بذلك الإرث الواقعي الذي هيمن على السياسة الدولية طويلاً، ومحاولةً تصحيح المسار التقليدي الذي اتبعته حقبة ميركل.

"وعلى الرغم من المأسسة الطموحة للسياسة الخارجية النسوية في ألمانيا، يظل التساؤل الجوهري قائماً حول مدى صمود هذه الاستراتيجية أمام الأزمات الأمنية الوجودية. فبينما نجحت "أنالينا بيربوك" في تحويل النسوية إلى أداة "قوة ناعمة" تهدف لإعادة تعريف الأمن القومي ليشمل الاستقرار المجتمعي وحقوق الأفراد، إلا أن الواقع الدولي المتغير فرض تحديات دفعت ألمانيا لممارسة نوع من "الواقعية الهجينة." وتتجلى هذه الحالة في اضطرار الإدارة الدبلوماسية النسوية المعاصرة لاتخاذ قرارات تقع في قلب "الواقعية الصلبة" – مثل زيادة الإنفاق العسكري ودعم التسليح في النزاعات الدولية – مما يعزز فرضية البحث بأن النظام الدولي الفوضوي قد يفرض " منطق السياسة العليا (High Politics) التقليدي". كدرع حماية للدولة في أوقات الأزمات. وبذلك، لا تُعد السياسة الخارجية النسوية الألمانية مجرد بديل للواقعية، بل هي محاولة لاختبار مدى قدرة القيم النسوية على التعايش مع ضرورات الأمن القومي، في مسعى لخلق توازن بين "أخلاق المسؤولية الواقعية" و"أخلاق السياسة الخارجية الألمانية النسوية".

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية النسوية الألمانية والسيناريوهات المحتملة

لا يمكن قراءة مستقبل "السياسة الخارجية النسوية" في ألمانيا بمعزل عن التحولات الجيوسياسية العميقة التي يعيشها النظام الدولي اليوم. فرغم النجاح الأولي في تحويل هذه السياسة من شعارات إلى وثيقة رسمية عام 2023، إلا أن استدامتها تواجه تحديات هيكلية تجعل مستقبلها منفتحاً على عدة مسارات، يمكن تفصيلها في المحاور الآتية:

أولاً: تحدي الاستدامة السياسية (اختبار المأسسة): يكمن التحدي المستقبلي الأبرز في مدى نجاح صانع القرار في تجذير هذه السياسة داخل البيروقراطية الألمانية لتصبح عقيدة دبلوماسية للدولة، وليست مجرد أجندة حزبية. ففي ظل التململ الاقتصادي وصعود تيارات اليمين القومي التي تتبنى رؤى تقليدية ومحافظة، يواجه هذا النهج النسوي خطر التراجع أو التهميش في حال تغيرت التحالفات الحكومية وتراجع نفوذ أحزاب يسار الوسط (Stiftung Wissenschaft und Politik, 2022).

ثانياً: المواءمة بين "المنظور النسوي" و"عسكرة الأمن "

إن التحدي الجيوسياسي الأخطر الذي يواجه هذا التوجه هو التناقض بين مبادئ السياسة النسوية (التي تدعو لنزع السلاح) وبين الواقع الأمني الذي فرضته الحروب الحديثة، والذي دفع ألمانيا لإعلان "نقطة تحول تاريخية خصصت بموجبها 100 مليار يورو لتحديث جيشها. ومستقبلاً، ستكون الدبلوماسية الألمانية مطالبة بابتكار مفهوم يوازن بين الردع العسكري وحقوق الإنسان، وهو ما يمكن تسميته بـ "الواقعية النسوية" التي لا تتخلى عن القوة الصلبة لحماية الدولة، بل تستخدم المنظور النسوي كأداة لبناء السلام وتوجيه المساعدات (German Council on Foreign Relations, 2022).

ثالثاً: السيناريوهات الاستشرافية المتوقعة بناءً على التحديات السابقة، تبرز سيناريوهات رئيسية لمستقبل هذه السياسة:(Achrainer, 2022)

- **السيناريو الأول (الدمج والتصدير) :**يفترض أن نجاح ألمانيا في دمج "حسابات القوة" مع "أهداف السياسة النسوية" بشكل براغماتي. ولن تكتفي المانيا بتطبيقها داخلياً، بل ستستخدم ثقلها لفرضها كمعيار أوروبي ودولي، مما يؤدي إلى "تأنيث" تدريجي لقواعد الدبلوماسية الغربية وربط التنمية بتمكين المرأة.
- **السيناريو الثاني (الانكفاء التكتيكي) :**يفترض أنه في حال تفاقم التهديدات الأمنية المباشرة أو تراجع الاقتصاد، سيلجأ صانع القرار للعودة إلى "الواقعية التقليدية". في هذا السيناريو، سيتم تهميش السياسة الخارجية النسوية لتصبح أداة ثانوية، مع إعطاء الأولوية القصوى للملفات العسكرية وحسابات القوة الصلبة.

خلاصة ما تقدم تقف التجربة الألمانية اليوم على مفترق طرق؛ فإما أن تنجح في إثبات أن "التمكين النسوي" هو جزء استراتيجي من "الأمن القومي الشامل"، وإما أن تتراجع أمام وطأة حسابات القوة التي تتحكم في النظام الدولي المعاصر. والجدول في إدناه يوجز الفروقات بين كلتا الحقبتين:

أوجه المقارنة	حقبة أنجيلا ميركل (الواقعية البراغماتية)	حقبة أنالينا بيربوك (السياسة الخارجية النسوية)
الفلسفة الحاكمة	البراغماتية وحسابات القوة (حماية المصالح القومية العليا).	المأسسة القيمية (نشر قيم الإنصاف، حقوق الإنسان، والعدالة).
مفهوم الأمن	**أمن الدولة** (التركيز على حماية الحدود، الاقتصاد، والاستقرار الجيوسياسي).	**أمن الإنسان** (التركيز على حماية الأفراد، خاصة النساء والفئات المهمشة).
طبيعة القيادة	الاعتماد على "الكاريزما الفردية" والكفاءة الشخصية للمرأة في السلطة.	الاعتماد على "المأسسة" وخلق خطط عمل ملزمة (استراتيجية 2023).
التركيز الدبلوماسي	إدارة الأزمات، الدبلوماسية الاقتصادية، والحفاظ على الوضع الراهن.	معالجة الجذور الهيكلية للنزاعات، العدالة المناخية، والتمثيل المتساوي.
الأدوات والموارد	التحالفات التقليدية والمواءمات السياسية (حتى مع الدول غير الديمقراطية إذا تطلب الأمر).	توجيه الموارد المالية (التمويل) نحو مشاريع التنمية التي تراعي الفوارق بين الجنسين.
النهج تجاه النزاعات	التهدئة الدبلوماسية وتجنب التصعيد لضمان استقرار سلاسل التوريد والطاقة.	تطبيق "الواقعية النسوية" التي قد تدعم الردع العسكري لحماية الديمقراطيات وحقوق الإنسان (نقطة التحول).

جدول رقم (1) من إعداد الباحثة حيث تم الاعتماد في مقاربة حقبة "الواقعية البراغماتية" لأنجيلا ميركل على دراسات كل من (Helms, 2021) و(Mushaben, 2017) ، بينما استندت بيانات حقبة "السياسة الخارجية النسوية" إلى الوثيقة التوجيهية الرسمية لوزارة الخارجية الألمانية(Federal Foreign Office, 2023) ، والتقرير التحليلي للمجلس الألماني للعلاقات الخارجية.(German Council on Foreign Relations, 2022) .

الخاتمة

تُظهر دراسة تجربة ألمانيا في مجال تمكين المرأة في السياسة الدولية أن التحولات التي شهدتها البنية السياسية الغربية لم تعد مجرد تحولات شكلية، بل تمثل مساراً تدريجياً نحو إعادة تعريف أدوار الفاعلين في النظام الدولي. فقد استطاعت المرأة، من خلال التجربة الألمانية، أن تثبت قدرتها على إدارة أعقد ملفات السياسة الدولية بكفاءة واقتدار، كما تجسد ذلك بوضوح في حقبة أنجيلا ميركل التي شكلت نموذجاً قيادياً استثنائياً. ومع ذلك، تكشف هذه التجربة عن مفارقة جوهرية تتمثل في أن وصول المرأة إلى قمة السلطة لا يعني بالضرورة إحداث تحول جذري في طبيعة السياسة الدولية، إذ غالباً ما تظل هذه السياسة محكومة بمنطق القوة والبراغماتية الذي يفرض على القيادات النسائية التكيف مع قواعده لضمان الفاعلية والاستمرار. وفي المقابل، يمثل التوجه الألماني الحديث نحو تبني "السياسة الخارجية النسوية" محاولة واعية لتجاوز هذا الإطار التقليدي، عبر إدماج البعد الإنساني والحقوقي في صلب

الممارسة الدبلوماسية. وهو ما يعكس انتقالاً من التمكين الفردي إلى التمكين المؤسسي، ومن الحضور الرمزي إلى التأثير البنيوي.

وعليه، يمكن القول إن التجربة الألمانية لا تقدم نموذجاً مكتمل الأركان، بل تعكس مرحلة انتقالية في مسار تطور دور المرأة في السياسة الدولية، مرحلة تتأرجح بين إرث واقعي راسخ وطموح نسوي يسعى إلى إعادة صياغة قواعد اللعبة الدولية في المستقبل.

الأستنتاجات:

من خلال ما تقدم، يمكن التوصل الى ما يأتي:

1. حققت ألمانيا تقدماً تاريخياً ونوعياً في كسر الهيمنة الذكورية على المناصب السيادية، ووصلت المرأة فيها إلى أعلى هرم السلطة.
2. أثبتت ميركل عبر قيادتها لأزمات الديون الأوروبية، والملف الروسي، واستقبال اللاجئين، كفاءة المرأة المطلقة في إدارة "السياسة العليا" بنجاح واقتدار.
3. كشفت تجربة ميركل أن نجاح المرأة في القيادة قد يجبرها على ممارسة "الواقعية السياسية" والمحافظة، بدلاً من انتهاج سياسة نسوية ثورية.
4. يمثل تبني ألمانيا لـ "السياسة الخارجية النسوية" مؤخراً تحولاً جذرياً يسعى لمأسسة التمكين النسوي وجعله معياراً موجهاً للعلاقات الدبلوماسية والمساعدات الدولية في المستقبل.

التوصيات

بناءً على ما تقدم، يوصي البحث بالآتي:

- **مأسسة الإستراتيجيات:** ضرورة تحويل "السياسة الخارجية النسوية" إلى قانون وتشريعات ملزمة تتجاوز تغير الحكومات الحزبية في ألمانيا، لضمان استمراريتها.
- **التفكيك الثقافي:** العمل على تفكيك الصور النمطية التي تفرض على المرأة في العمل الدبلوماسي تبني السلوك الذكوري الصارم لإثبات قوتها وجدارتها.
- **التدريب الدبلوماسي الموسع:** التوسع في إعداد الكوادر النسائية الشابة في معاهد الدراسات الدبلوماسية وتزويدهن بمهارات التفاوض وإدارة الأزمات في البيئات الدولية الصعبة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

1. إيفانز، جراهام، ونيونهام، جيفري .(2004). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مترجم). مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
2. مقلد، إسماعيل صبري .(1991). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (ط. 1). المكتبة الأكاديمية.
3. مورغنثاو، هانز .(1986). السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام (خيري حماد، مترجم). الدار المتحدة للنشر.
4. ميرشايمر، جون .(2012). تراجيديا سياسة القوى العظمى (مصطفى محمد قاسم، مترجم). دار جامعة الملك سعود للنشر.
5. وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية .(2023). خطوط إرشادية للسياسة الخارجية النسوية: فضاءات العمل والأدوات .وزارة الخارجية الألمانية.

6. هيئة الأمم المتحدة للمرأة .(2021) .المشاركة السياسية للمرأة: نظرة عامة عالمية .منشورات الأمم المتحدة.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1. Enloe, C. (2014). Bananas, beaches and bases: Making feminist sense of international politics (2nd ed.). University of California Press.
2. Federal Foreign Office. (2023). Guidelines for a feminist foreign policy: Shaping foreign policy for the 21st century. Auswärtiges Amt.
3. Helms, L. (2021). Angela Merkel: The chancellor and her world. Oxford University Press.
4. Kornelius, S. (2013). Angela Merkel: The chancellor and her world. Alma Books.
5. Morgenthau, H. J. (1973). Politics among nations: The struggle for power and peace (5th ed.). Alfred A. Knopf.
6. Mushaben, J. M. (2017). Becoming Madam Chancellor: Angela Merkel and the Berlin Republic. Cambridge University Press.
7. Qvortrup, M. (2016). Angela Merkel: The authorized biography. Overlook Duckworth.
8. Achrainer, C. (2022). Germany’s feminist foreign policy: Will Berlin really do things differently?. Internationale Politik Quarterly.
9. German Council on Foreign Relations. (2022). Defining feminist foreign policy in Germany's national security strategy. DGAP Report.
10. Stiftung Wissenschaft und Politik. (2022). Feminist foreign policy: Concept, implementation and challenges. SWP Research Paper.